

# حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

21 صفر 1440 - 30 أكتوبر 2018





## الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

1



حقوق الإنسان في الصحافة

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

## الصمعي أكد أنها ستكون • نقلة نوعية“ وقضاتها ذوو خبرة

### متنوعة

## منظومة القضاء المتخصص تكتمل بتدشين المحاكم العمالية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 21 صفر 1440 هـ - 30 أكتوبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4609553>

الرياض - «الحياة» | منذ 10 ساعات في 29 أكتوبر 2018 - آخر تحديث في 29 أكتوبر 2018 / 17:58  
أعلن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعي، انطلاقة المحاكم العمالية في أنحاء المملكة ضمن منظومة القضاء السعودي، بتدشينه أعمالها اليوم (الاثنين)، وجال في المحكمة العمالية بالرياض ودوايرها القضائية، بعد ثلاث سنوات من العمل على إنشاء هذه المحاكم، بذلت خلالها وزارة العدل جهوداً لتكون «تجربة عدلية نوعية في تميزها، وأنموذجاً لبقية المحاكم في المملكة» بحسب بيان صحفي أصدرته الوزارة أمس.  
وشدد الصمعي، على أهمية الإنجاز الذي حققته الجهات العدلية والقضائية وشركاؤها في الجهات الحكومية الأخرى، بنقل المحاكم العمالية إلى وزارة العدل، معتبراً هذه الخطوة «الحلقة الأخيرة المتبقية من إكمال منظومة القضاء المتخصص التي نص عليها نظام القضاء السعودي»، مشيراً إلى جهود المجلس الأعلى للقضاء التي كان لها «الأثر البالغ في التمهيد لهذه النقلة النوعية في مفهوم القضاء المتخصص، وما له من أثر استثماري واقتصادي».  
وأكد وزير العدل أن تجربة المحاكم العمالية ستكون مختلفة عن غيرها، إذ تأتي في «مرحلة مفصلية من تاريخ القضاء السعودي، تشهد فيها المنظومة تحولاً رقمياً وإجرائياً ومؤسسياً، يواكب ما تشهده بلادنا من قفزات تنموية واقتصادية، تقف خلفها قيادة رشيدة، رفعت سقف التحدي لبناء وطن طموح، ينعم بالتطور والاستقرار والازدهار في كل الجوانب السياسية والاقتصادية والعدلية، وفق مستهدفات رؤية السعودية 2030 التي باتت البلاد تعيش برامجها واقعاً ملموساً وأرقاماً دولية وإقليمية مبشرة، بعد مضي فترة وجيزة من إقرارها».  
وقال وليد الصمعي إن «مسار العمل في المحاكم العمالية سيكون رقمياً بالكامل بما يخدم المستفيدين ويسهل عليهم إنهاء قضاياهم في وقت وجيز، ما سيجعل المحاكم بيئة خصبة للتحديث والتطوير»، منوهاً بأهمية سرعة الإنجاز والاستفادة من التقنية في تحقيق ذلك، داعياً إلى مراعاة أن المحاكم العمالية ستكون «أنموذج عمل يُستفاد منه في المحاكم الأخرى، وأن القضاة المخصصين للقضاء العمالي في محاكم الدرجة الأولى والاستئناف روعي عند ترشيحهم تنوع خبراتهم وتجاربهم ووفق معايير الكفاءة القضائية والعلمية اللازمة».  
وأعرب عن شكره لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية على جهودها وتعاونها في انتقال هيئة الخلافات العمالية إلى المحاكم العمالية في وزارة العدل وفق بيئة رقمية متكاملة لقضاء متخصص وبعمل مؤسساتي متكامل، لافتاً إلى أن هذا التعاون أسهم في سرعة نقل المهام الإجرائية القضائية العمالية إلى مظلة وزارة العدل ببسر وسهولة.  
إلى ذلك، أصدر وزير العدل تعميماً بمباشرة المحاكم والدوائر العمالية والدوائر العمالية في محاكم الاستئناف لاختصاصاتها المنصوص عليها في نظام المرافعات الشرعية اعتباراً من أمس، فيما تضمن القرار تحديد ست دعاوى يسيرة لا يُقبل الاعتراض عليها بعد صدور الحكم من محكمة الدرجة الأولى، وذلك دعماً لتحقيق العدالة الناجزة.  
وحدد المجلس الأعلى للقضاء تلك الدعاوى غير القابلة للاعتراض (تدقيقاً أو مرافعة) بأنها التي لا تزيد قيمة المطالبة فيها عن 20 ألف ريال، والمطالبة بشهادة الخدمة، والمطالبة بالمستندات والوثائق المتعلقة بالعامل والمودعة لدى رب العمل، والاعتراض على قرارات لجان عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم.

ومن القضايا التي لا تقبل الاعتراض بالاستئناف؛ التظلم من أصحاب العمل والعمال الذين لم تقبل اعتراضاتهم ضد أي قرار صادر من جهاز مختص في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إذا كانت الدعوى تتعلق بوجود التسجيل والاشتراكات أو التعويضات فيما لا يتجاوز 20 ألف ريال.

فيما أوضح المجلس الأعلى للقضاء بأنه تحال إلى المحاكم والدوائر العمالية الدعاوى المقيدة في إدارات التسوية الودية بعد التاريخ المحدد لمباشرة المحاكم أعمالها، و أن تستمر الدوائر المختصة حالياً بتنفيذ قرارات وأوامر هيئات تسوية الخلافات العمالية بالنظر في طلبات تنفيذ أحكام المحاكم والدوائر العمالية.



## عينت محامياً لمتابعة المسار القانوني للحادثة

### «قنصلية نيويورك»: الفتاتان السعوديتان القتيلتان تدرسان في واشنطن برفقة شقيقهما

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 21 صفر 1440 هـ - 30 أكتوبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4609618>

الدمام - رحمة نياب | منذ 7 ساعات في 29 أكتوبر 2018 - اخر تحديث في 29 أكتوبر 2018 / 23:08

كشفت القنصلية السعودية في نيويورك أنها عينت محامياً لمتابعة قضية مقتل الفتاتين السعوديتين تالا فارع (16 سنة) ورونانا فاريا (22 سنة) اللتين عثر على جثتيهما أخيراً، على ضفاف نهر هدسون في الجانب الأعلى في مدينة مانهاتن، كاشفة أنهما تدرسان في العاصمة الأميركية واشنطن برفقة شقيقهما.

وقالت القنصلية في بيان نشرته على حسابها على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» قبل قليل: «إن القنصلية والجهات المعنية في كل السلطات المحلية ووزارة الخارجية الأميركية، إضافة إلى سفارة المملكة في واشنطن، تقوم بمتابعة مستمرة ومتواصلة للوقوف على الحقائق التي لم يصدر حتى حينه تقرير الطب الشرعي الموضح لسبب الوفاة.»

وأضافت أن «القضية لا تزال قيد التحقيق»، مؤكدة أنها قامت على الفور بتعيين محام من قبلها «لمتابعة المسار القانوني للقضية، كذلك سعت سفارة المملكة في واشنطن للتواصل مع عائلة الضحيتين للوقوف معهن ومساعدتهن في هذا الظرف.»

أشارت القنصلية إلى أن المواطنين كانت طالبتان برفقة أختيهما في مدينة واشنطن، وستقوم القنصلية بإيضاح أهم المستجدات فور ورودها.

عثرت شرطة نيويورك الأربعاء الماضي، على جثتين تعودان للفتاتين سعوديتين على ضفاف نهر هدسون في الجانب الأعلى في مدينة مانهاتن، وتعرفت شرطة نيويورك على جثتي تالا فارع (16 سنة) ورونانا فاريا (22 سنة) بعدما تم العثور عليهما معاً، وكلاهما من فيرفاكس، وكانت الفتاتان مربوطتان من قدميهما بشريط لاصق، وفقاً لبيان الشرطة.

وأكدت القنصلية السعودية في نيويورك في تغريدة على حسابها على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، أنها تتابع مع السلطات المحلية تفاصيل حادثة مواطنين سعوديين تم العثور على جثتيهما.

وقالت شرطة نيويورك إنه تم إعلان وفاة الفتاتين في مكان الحادثة على ضفتي النهر على الجانب الغربي العلوي من مانهاتن، موضحة أنه تم التحقيق في الحادثة، وأن مكتب الفاحص الطبي في المدينة سيحدد أسباب الوفاة، مشيرة إلى أنه لم تكن هناك علامات واضحة على وجود صدمة عندما تم اكتشاف الجثتين، علماً بأن الفتاتين كانتا ترتديان ملابس وسترة سوداء بزخارف من الفرو.

وفقدت تالا من فيرفاكس بتاريخ 24 آب (أغسطس) الماضي، وذلك وفقاً للمركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين. ورجح موقع المركز أن تكون تالا مع روتانا. وبحسب ما تناقله طلبة سعوديون في أميركا فإن السفارة السعودية في واشنطن والملحقية الثقافية تتابعان الحادثة، ومعرفة ملابس الحادثة.

## أكدت تشجيع العمل التطوعي ودعم نمو القطاع غير الربحي

### الرماح: حريصون على تمكين المرأة في سوق العمل

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 21 صفر 1440 هـ - 30 أكتوبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4609546>

الظهران - «الحياة» | منذ 13 ساعة في 29 أكتوبر 2018 - آخر تحديث في 29 أكتوبر 2018 / 15:48  
أكدت نائب وزير العمل والتنمية الاجتماعية الدكتورة تماضر الرماح حرص الوزارة على تمكين المرأة في سوق العمل، مشيرة إلى أنها تعمل بالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى على مراجعة اللوائح والتنظيمات، لتوفير بيئة عمل تحفظ حقوق المرأة وتراعي حاجاتها وتكون داعمة ومحفزة لها، وكذلك تذليل التحديات أمام تمكينها من الاندماج بشكل أكبر في سوق العمل.

وقالت الرماح، خلال مشاركتها اليوم (الاثنين) في منتدى GROW المعني بتمكين مشاركة المرأة في سوق العمل، وتنظيمه أرامكو السعودية بمدينة الظهران، إن منظومة العمل والتنمية الاجتماعية تعمل على مجموعة من المبادرات انطلاقاً من برنامج التحول الوطني، لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وتحقيق التمكين الاقتصادي لها، وتسهيل ممارسة الأعمال والأنشطة التجارية.

وأشارت إلى أنّ رؤية المملكة 2030 تركز على ثلاثة محاور رئيسية «مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح. ونصت على أن المرأة السعودية تُعدّ عنصراً مهماً من عناصر قوتنا، وسنستمر في تنمية مواهبها واستثمار طاقاتها وتمكينها من الحصول على الفرص المناسبة لبناء مستقبلها والإسهام في تنمية مجتمعنا واقتصادنا.»  
وأوضحت نائب الوزير للتنمية الاجتماعية أن الوزارة تركز على تمكين المواطنات من خلال منظومة الخدمات الاجتماعية، وتشجيع العمل التطوعي ودعم نمو القطاع غير الربحي، وتمكين المنظمات غير الربحية من تحقيق أثر أعمق «كما تُؤمن الوزارة بأهمية الشراكة مع القطاع الخاص لدعم توظيف السعوديين والسعوديات في المهن القيادية والوسطى، ووفقاً للمعطيات المتوازنة.»

وأكدت أن المملكة من الدول السّياقة دائماً في المصادقة على اتفاقات الأمم المتحدة الداعمة لحقوق المرأة «وتحرص دائماً على منح المرأة جميع حقوقها المدنية والإنسانية من دون أيّ تمييز أو تفرقة، وتذليل جميع التحديات في سبيل تحقيق ذلك.»

وأشارت إلى حرص الوزارة على دعم القطاع غير الربحي، وتمكين منظماته ومؤسساته من تحقيق هدف أعمق، حيث تسعى إلى رفع العائد الاجتماعي والتنموي من مبادرات وخدمات القطاع غير الربحي وزيادة فعاليته ومساهمته الاقتصادية، وتعزيز دوره في تقديم الحلول الابتكارية لمواجهة التحديات والحاجات التنموية، عبر مبادرات عدة لرفع سبة الإنفاق التنموي، وتأهيل القوى العاملة وتوفير فرص العمل في القطاع غير الربحي.

وفي محور العمل التطوعي، أوضحت الرماح أن الوزارة حريصة على زيادة المساهمة الاقتصادية المستدامة للتطوع، وزيادة الفرص التطوعية ذات الجودة لجميع الراغبين في التطوع في أنحاء المملكة، وإثراء خبراتهم في هذا المجال. وأضافت أن الوزارة لم تغفل عن دور الشركات في تقديم الخدمات للمجتمع في المجالات التنموية، وتحسين النظرة العامة لأثر قطاع الأعمال في المجتمع، إذ صممت هدفاً تحت عنوان «تعزيز قيام الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية»، وذلك لرفع نسبة مساهمة القطاع الخاص من إجمالي الإنفاق الاجتماعي بحلول عام 2020، عبر تفعيل مبادرات، أهمها تشجيع الشركات لتبني وتطوير برامج المسؤولية الاجتماعية.

وتابعت: «يسعى تمكين المواطنين عبر الخدمات الاجتماعية إلى تعزيز شخصية مستفيد الخدمات الاجتماعية القادر على العمل، ليكون معتمداً على ذاته في كسب عيشه، واستغناؤه عن الإعانات المالية، وذلك عبر تمكينه من الاندماج في سوق العمل، من خلال مبادرات عدّة، منها تطوير برامج تدريبية وتأهيلية منتهية بالتوظيف للمستفيدين من منظومة الخدمات الاجتماعية، واستحداث حملات تسويقية وتوعوية وإرشادية لهم.»

## جلسة زواج الصغيرات : لولي الأمر تقييد المباح وتحديد سن

### الزواج

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 21 صفر 1440 هـ - 30 أكتوبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1714143>

المدينة المنورة - خالد الزايدي

أكدت الجلسة الفقهية " زواج الصغيرات بين حق الولي ومصلحة الفتاة " بمؤتمر مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي بالمدينة المنورة أن جواز تزويج الصغيرة لا يعني جواز الدخول بها قبل البلوغ ، مشيراً إلى أنه يجوز لولي الأمر منع تزويج الصغيرة أو تقييده وتحديد سن الزواج إذا رأى أهل الاختصاص المصلحة في ذلك ، وعرضت الجلسة لأبرز المشكلات التي تعترض الصغيرة وفي مقدمتها المشاكل الصحية والحرمان من التعليم ، ودعا عدد من الفقهاء إلى تقييد ولي الأمر للمباح من أجل المصلحة الراجحة وتحديد سن معينة للزواج.

#### سن التشريعات والقوانين

أكد وكيل الشؤون الإسلامية بمملكة البحرين د. فريد المفتاح على أن قيام السلطات المخولة بسن التشريعات والقوانين بتحديد سن معينة للزواج تكون بمثابة حكم شرعي يجب العمل به ويأثم من يتعمد خرقه ، مقيداً ذلك بأن تكون هذه التشريعات والقوانين مبنية على دراسات حقيقية تثبت أن للزواج قبل هذه السن أضراراً ومفاسد ، مشيراً إلى أن الزواج وسيلة بقاء النوع البشري وهو قوام الأسر والمجتمعات والأمم؛ فلا بد أن يكون مؤسساً على قواعد ثابتة ليواجه التحديات والمشكلات ويحقق الأهداف والغايات.

وأضاف : من تلك القواعد الثابتة، أهلية العاقدين وقدرتهما على القيام بأعباء الزواج وتحقيق مقاصده وغاياته، فإذا كان تحديد السن في الزواج محققاً للمصلحة العامة والخاصة ودافعاً للمفاسد والمضار التي تلحق بالفتى أو الفتاة أو المجتمع؛ فإن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، وإن كان الأصل عدم تحديد سن الزواج إلا أن مقاصد الشريعة وغاياتها تؤسس لتحقيق الأمن والاستقرار والسعادة.

#### جواز العقد لا يعني جواز الدخول

في حين أوضح المفتي العام للقدس محمد حسين أن جواز تزويج الصغيرة لا يعني جواز الدخول بها قبل البلوغ ، مشيراً إلى أنه يجوز لولي الأمر منع تزويج الصغيرة أو تقييده وتحديد سن الزواج إذا رأى أهل الاختصاص المصلحة في ذلك، حيث يحق لولي الأمر تقييد المباح أو الإلزام به جلباً للمصالح ودرءاً للمفاسد وفق شروط معينة ، مؤكداً أنه لا يعد هذا التحديد حكماً شرعياً يفرضي إلى بطلان الفعل، بل يعد فاعله مخالفاً للقانون.

#### لا ولاية على البالغة

وأضاف : وصف الصغر ينتهي لدى الفتاة ببلوغها، ويعرف ذلك بالحيض، أو الاحتلام، أو ببلوغها 15 عاماً ، مبيهاً ثبوت ولاية الأب في تزويج ابنته الصغيرة وهي ولاية إجبار، ولا تثبت لغيره، ولا يجوز للأب تزويج ابنته الصغيرة من غير كفو، ولا من معيب عيباً يرد به في النكاح. لافتاً إلى أنه لا خلاف في جواز تزويج المرأة إذا بلغت في الشرع. مشدداً على عدم جواز تزوج المرأة نفسها بكرًا كانت أم ثيبًا دون وليها، كما أنه لا ولاية إجبار لأحد على البالغة بكرًا كانت أم ثيبًا، فإن زوجها الولي بغير إذنهما؛ فالنكاح مفسوخ إلا إذا أجازته. **تقييد المباح للمصلحة** من جانبه قال عضو مجمع الفقه الإسلامي الدولي د. عبد الله أبو بكر ميغا إن قضية تحديد سن الزواج بسن معينة تعتبر من قضايا الواقع المعاصر، وهي محل خلاف بين الفقهاء المتقدمين والمعاصرين على حد سواء. مضيفاً بأن العلماء اتفقوا على أن الزواج من حيث مشروعيته جائز ومشروع، كما اتفقوا على جواز تقييد المباح للمصلحة، واختلفوا في تحديد سن معينة للزواج على مذهبين الأول يرى جواز تحديد سن الزواج وتقييده بسن معينة، والثاني يرى عدم جواز تحديد سن معينة للزواج. **د. ميغا ما ذهب إليه الفريق الثاني** لكون الشريعة الإسلامية ليس فيها تحديداً لسن زواج الرجل أو المرأة، ولإجماع أهل العلم على جواز تزويج الصغيرة إذا زوجها أبوها من كفاء، ولأن السن في الزواج لم يقيد بحد معين لا في الكبير ولا في الصغير، والكتاب والسنة يدلان على ذلك. موضحاً أن المغرضين يستغلون هذه القضية لتشويه

صورة الإسلام وسمعته. مبيّنًا أن الحملات تهدف إلى النيل من الدين الإسلامي، والإساءة له ليس إلا، والقضية مجرد مدخل تسعى من خلاله منظمات حقوق الإنسان للطعن في الإسلام. <sup>[١]</sup>الولاية الإلزامية <sup>[٢]</sup>ذكر عضو مجمع الفقه الإسلامي الدولي محمد عبده عمر في مشاركته بالجلسة أن جمهور الفقهاء ذهبوا إلى ثبوت الولاية الإلزامية على الصغيرة البكر، أما الولاية على الثيب الصغيرة فقد ذهب الحنفية والمالكية إلى أن للأب إجبارها على الزواج لصغرهما، وعلّة الولاية عندهم: هي ضعف العقل وعدم إدراك المصلحة في التصرفات، شأنها في ذلك شأن الصغيرة البكر. <sup>[٣]</sup>وأضاف أن الشافعي وبعض الحنابلة ذهبوا إلى أنه لا يجوز تزويج الثيب الصغيرة بدون إذنهما، ولما كان إذن الصغيرة غير معتبر فلا تزوج حتى تبلغ وتسنأذن، كما أن الولاية الاختيارية تثبت على البالغة العاقلة فلا يملك أحد تزويجها بغير إذنهما بلوغها سن الرشد، وقد وقع الخلاف في هذه المسألة. <sup>[٤]</sup>تحديد السن مصلحي متروك لولي الأمر <sup>[٥]</sup>وأوضح وزير الدولة للشؤون الدبلوماسية برئاسة جمهورية غينيا الأستاذ الزائر بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا د. قطب مصطفى سانو أن تحديد سنّ معينة للزواج شأن مصلحي، وأمّر متروك لولي الأمر في عصر من العصور، إذ إن له أن يحدّه بسنّ معيّنة، كما أنّ له تقييد حكم الإباحة لمصلحة راجحة يقدرها ولي الأمر وفق ما يترتب على الفعل من آثار. <sup>[٦]</sup>عدم جواز تزويج الصغيرات <sup>[٧]</sup>كما أوصى أستاذ أصول الفقه والعميد الأسبق لكلية الشريعة والقانون في جامعة الأزهر د. عبد القادر محمد أبو العلا عمر بإصدار قرار بعدم جواز تزويج الصغيرات إلا إذا بلغن ثمان عشرة سنة، وأنه لا يجوز لمن لم تبلغ ذلك إلا بإذن القاضي. داعيًا إلى تعميم ذلك على الجهات المختصة في جميع بلدان العالم الإسلامي والعربي والتوصية بالعمل به. <sup>[٨]</sup>وأشار إلى إن إباحة الفقهاء لتزويج الصغيرات وإجبارهن لم تكن على إطلاقها، بل وردت مقيدة بشروط تحقق مصلحة الصغيرات دون غيرهن. وقال: إن العقد على الصغيرات والدخول بهن مباح شرعًا قبل البلوغ وبعده، لكن نظرًا لما يحدث في هذا الزمان من استهتار بعض الزوجات صغيرات أو كبيرات بهذا الميثاق الغليظ، كان من المصلحة العامة أن يقوم الحاكم المسلم العادل إذا كان من أهل الاجتهاد أو كان من عاداته الاستعانة بأهل الحل والعقد من العلماء الذين لا يخشون في الله لومة لائم، بتقييد هذا المباح، وقصر الزواج على الصغيرات اللاتي بلغن ثمان عشرة سنة فأكثر، ولا يجوز لمن لم تبلغ هذا السن إلا بإذن القاضي بناء على أسباب تقتضي ذلك. <sup>[٩]</sup>وأوضح بأنه من المنفق عليه عند الفقهاء أن علامة البلوغ للصغيرات هي الحيض أو الحمل، فإذا لم تظهر علامات البلوغ فيحدد سن البلوغ للصغيرات ببلوغهن ثمان عشرة سنة كما هو رأي جمهور المالكية، ومن حق الحاكم المسلم العادل اختيار هذا الرأي ما دامت المصلحة في اختياره، ويلزم القضاة به. <sup>[١٠]</sup>العادات والتقاليد <sup>[١١]</sup>وقال عميد كلية الشريعة والقانون بالقاهرة الأسبق عضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر د. حامد محمد أبو طالب إن تزويج الصغيرات مشكلة عالمية في جميع دول العالم وليست في الدول الإسلامية وحدها، ومصدر هذه المشكلة هو العادات والتقاليد التي تغلب على الشرائع والقوانين. مضيقًا إن زواج الصغيرات صار بابًا خلفيًا لإدخال نوع جديد من الرق على البشرية وهذا الأمر له أضراره ومخاطره على بعض الفتيات الصغيرات. مؤكدًا على أنه لا مانع شرعًا من تحديد سن معينة للزواج مراعاة للمصلحة العامة ولما في زواج الصغيرات من المضار والمخاطر التي تتعرض لها الفتاة - لا سيما في وقتنا الحالي - وقد قال رسول الله - ﷺ -

(لا ضرر ولا ضرار).

### حرمان من التعليم

وأوضح بأنه من أخطار زواج الصغيرات حرمان الفتاة من التعليم، وحرمانها من حقها في اختيار زوجها لأن الفتاة الصغيرة يزوجها أبوها أو وليها ممن يريد هو لا ممن تريد هي وتحرم الفتاة من حقها الشرعي في اختيار زوجها الذي ستعيش معه حياتها وغالبًا ما يفشل هذا الزواج، وكذلك تعطيل طاقة الفتاة، ذلك أن كل اهتماماتها سوف تتجه إلى أسرتها وبيتها وتحرم من الاشتراك في الأنشطة العامة في المجتمع، والخطر الأعظم تعرض هذه الفتاة لمتاعب صحية في العلاقة الزوجية والحمل والولادة لكون جهازها التناسلي لم يكتمل بعد ولم يصل درجة من النمو يكون صالحًا للحمل مما يعرض هذا الجهاز للتتهتك ولا سيما عند الولادة، مما يصيبها بسلس البول وانفلات الشرج ومشاكل كثيرة لا يعرفها إلا الأطباء. <sup>[١٢]</sup>الخلاف الفقهي <sup>[١٣]</sup>من جانب آخر بين أمين مكتب الإفتاء في سلطنة عمان أحمد بن سعود السيابي أن الخلاف الحاصل في تزويج الصغيرة يدور بين مجوّز ومانع، كما أن المجوّزين دار بينهم خلاف في ثبوت الخيار لها عند البلوغ أو عدم ثبوته، وبين ثبوته إذا زوجها الأولياء من غير الأب، وعدم ثبوته إذا كان المزوّج أبها. موضّحًا أنه لا يقضي على ذلك الخلاف إلا اشتراط البلوغ في صحة تزويجها، على أن يكون البلوغ محددًا عُمرًا بالخامسة عشرة من السنين، حيث إنه بهذا التحديد ينضبط أمر التزويج، ولا يكون هناك خلاف في زمانية إمكان تسليمها إلى الزوج، لأنها تستطيع تحمل تبعات الزواج باتفاق ما لم تكن هناك علة مانعة من ذلك. <sup>[١٤]</sup>عقد الزواج والدخول <sup>[١٥]</sup>كما دعا مدير إدارة الدراسات والبحوث بمجمع الفقه الإسلامي الدولي د. أحمد عبد العليم عبد اللطيف أبو عليو إلى التفرقة بين صحة العقد بالزوجة الصغيرة، وبين الدخول والبناء بها. موضّحًا أن العقد قد يصح في أي وقت وفي أي عمر، أما الدخول فلا



يجوز قبل البلوغ اليقيني للزوجة. لافتاً إلى أن العقل والمنطق يؤيدان القول بأنه لا فائدة في عقد زواج لا يعقبه دخول، لأن الرجل قد تتبدل رغبته في المرأة إذا عقد عليها ولم يدخل بها. وأفاد بأن القول بتحديد سن للزواج هو الأولى بالعمل انطلاقاً من المبادئ الفقهية الثابتة التي تنهى عن الضرر، والتي تعطي ولي الأمر سلطة في تقييد المباح، وكذلك عملاً بقاعدة تغير الفتوى بتغير الزمان، وتحقيقاً لمقاصد الشرع الحكيم من الزواج، وأن التحديد المناسب لسن الزواج هو ما كان بين خمسة عشر عامًا وثمانية عشر عامًا. ثقافة العيب شددت الأستاذ المشارك في الأصول الإسلامية للتربية بجامعة جدة د. إنصاف بنت أيوب المومني على أن الزواج المبكر ضرورة دينية لا بد من السعي الدؤوب لتوسيع عوالمه ففيه يتحقق الإحصان، وتقارب الفواصل الزمنية بين الأجيال، إضافة إلى أنه يسهم في تحقيق الأمن الاجتماعي، والنهوض الحضاري. فلا بد من تيسير أسبابه، والإعداد المسبق للأجيال الحاضرة والآتية لهذا الغرض. مضيفة بأن الدعوات والصيحات العالمية لمحاربة الزواج المبكر دعوات مغرضة؛ تضيق فضاء العفة والحلال، وتفتح الباب على مصراعيه للبدل الحرام. ودعت إلى تعاضد مؤسسات المجتمع لإعداد الأجيال الحاضرة والصاعدة لحياة زوجية آمنة، وذلك من خلال إعداد وبناء الأجيال للهدف المنشود (أسرة مستقرة) مع التركيز على التغيرات والتباين في الأدوار الوظيفية لكل من الذكر والأنثى، وكذلك عقد دورات ومؤتمرات ولقاءات وتوعية إعلامية دورية لبث الوعي العام في المنظومة الاجتماعية، لاستبدال ثقافة الموروث الاجتماعي (العيب) بما أحل وحرّم الله.



## للمرة الأولى في القضاء.. الخصوم يترافعون أمام الاستئناف في 5 قضايا

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 21 صفر 1440 هـ - 30 أكتوبر 2018م  
<https://www.okaz.com.sa/article/1682136>

عدنان الشبراوي (جدة @Adnanshabrawi )  
 لأول مرة في القضاء السعودي، تبدأ دوائر الاستئناف في المحاكم السعودية، اعتباراً من 28 ربيع الأول القادم، بالسماح للخصوم بالحضور والمرافعة أمامها في 5 أنواع من القضايا، تشمل القصاص، والقتل، والرجم، والقطع، وجرائم الإرهاب وتمويله، وذلك بما يعزز من العدالة ويرتقي بمنظومة التقاضي وفق نظام الإجراءات الجزائية. وكان الاعتراض على الأحكام الأولية في السابق يتم عبر مذكرات تودع أمام دائرة الاستئناف، التي تتولى بدورها تأييد الحكم أو إعادته دون السماح للخصوم بالحضور.  
 وأكدت مصادر لـ«عكاظ» أن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد الصمعاني عمم على المحاكم قرار المجلس الأعلى للقضاء الذي نص على سريان ذلك على الأحكام القضائية الصادرة بعد تاريخ نفاذ القرار، فيما يكون تدقيق الأحكام وفق الإجراءات الحالية لمحاكم الاستئناف في الدعاوى والأحكام التي لم يقرر المجلس الأعلى للقضاء تفعيل مرافعة الاستئناف فيها.  
 من ناحية أخرى، قرر المجلس الأعلى للقضاء إنشاء دائرة في المحكمة العليا مؤلفة من 3 قضاة، للنظر في الاعتراض على الأحكام والقرارات الصادرة من الدوائر التجارية بمحاكم الاستئناف، على أن يسري ذلك على أحكام الاستئناف بالاعتراض على الأحكام الصادرة بعد تاريخ 28 ربيع الأول القادم.

## الشورى يتساءل عن مساهمة صندوق تنمية الموارد البشرية في الحد من البطالة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 21 صفر 1440 هـ - 30 أكتوبر 2018م

[http://www.alwatan.com.sa/Local/News\\_Detail.aspx?ArticleID=351499&CategoryID=5](http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=351499&CategoryID=5)

الرياض: عبدالله فلاح 2018-10-30 12:03 AM

ما مدى مساهمة الصندوق في الحد من البطالة؟ سؤال وجهته لجنة الإدارة والموارد البشرية في مجلس الشورى إلى صندوق تنمية الموارد البشرية، وقابله الأخير باستعراض البرامج التي أقامها في هذا الشأن، مؤكداً أن الحد من البطالة من المهام والواجبات التي تنتشر فيها جهات متعددة، سواء كانت تشريعية أو تنفيذية وغيرها من الجهات ذات العلاقة والاختصاص.

وقال اللجنة في سؤالها «على الرغم من جهود الصندوق في جانب توفير فرص العمل لطالبيه بعدة وسائل وبرامج وآليات، وبعد الاطلاع على الحلول المقترحة في التقرير للتحديات والصعوبات التي واجهت الصندوق، ما هو مدى رضا الصندوق عن جهوده في هذا الأمر على ضوء الإمكانيات الضخمة والفرص المتاحة له؟ وما مدى مساهمته في الحد من البطالة؟»

مهام

أوضح الصندوق أنه يختص بحسب تنظيمه، بتقديم الإعانات لتأهيل القوى العاملة الوطنية وتدريبها وتوظيفها في القطاع الخاص، والمشاركة في تكاليف تأهيل القوى العاملة الوطنية، وتحمل نسبة من راتب من يتم توظيفه في منشآت القطاع الخاص بعد تأهيله وتدريبه، وكذلك من يتم توظيفه في هذه المنشآت بالتنسيق مع الصندوق، ويكون تحمل الصندوق لهذه النسبة لفترة لا تزيد على سنتين.

كما يختص الصندوق بدعم تمويل برامج تدريبية ومشاريع وخطط ودراسات تهدف إلى توظيف السعوديين، وتقديم قروض لمنشآت تأهيل وتدريب القوى العاملة الوطنية الخاصة التي تؤسس في المملكة والمنشآت القائمة، والقيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بأنشطته في مجال تأهيل وتدريب وتوظيف القوى العاملة الوطنية، وكذلك تقديم المشورة الفنية والإدارية لمنشآت تأهيل القوى العاملة الوطنية وتدريبها.

لا مسؤولية

شدد الصندوق على أن تنظيمه لا ينص على مسؤوليته بشكل منفرد في تخفيض نسب البطالة، مشيراً إلى أن دوره الأساسي دعم توظيف المواطنين بالقطاع الخاص من خلال عدة مسارات.

ولفت الصندوق إلى أن أمراً سامياً قضى بأن تشكل 12 جهة حكومية سياسات سوق العمل من بينها الصندوق، موضحاً العوامل المؤثرة على توظيف السعوديين ونسب البطالة.

ويقوم الصندوق حسب تنظيمه بتقديم عدد من البرامج المخصصة للباحثين عن العمل من الجنسين، وعلى وجه الخصوص للنساء.

وحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء تمثل نسبة العاطلين عن العمل بين النساء الأعلى بمعدل 33,1 %، بينما نسبة البطالة في الرجال بمعدل 7,4 %، وبمعدل إجمالي بواقع 12,8 % للربع الثاني من عام 2017، وهذا مما يعني أهمية التركيز، وبذل مزيد من الجهد في مجال تمكين المرأة من العمل، ورفع نسبة مشاركتها في سوق العمل كما يهدف ذلك برنامج التحول الوطني 2020 برفعها من 23 % إلى 28 %.

برامج

استعرض الصندوق أهم البرامج والخدمات التي قدمها لدعم تأهيل وتدريب وتوظيف القوى العاملة السعودية، والمساهمة في الحد من ارتفاع البطالة، ومنها:

أ- برامج وخدمات موجهة لدعم التدريب ورفع المهارات:

- إعادة تأهيل حملة الدبلوم الصحي
  - برنامج إعادة تأهيل خريجات كليات العلوم
  - برنامج التدريب المبني على توظيف المخرجات (كوادر)
  - برنامج دعم الشهادات الاحترافية المهنية
  - برنامج ماهر لتأهيل الكوادر المتخصصة
  - برنامج التدريب الصيفي
  - برنامج تطوير مسؤول موارد بشرية
  - تمهير
  - برنامج دروب
  - دعم كليات التميز
  - برنامج المخيم الصيفي
  - برنامج دعم التدريب بالمعاهد غير الربحية
- ب- برامج وخدمات موجهة لدعم مواهمة وتوظيف الباحثين عن عمل
- البوابة الوطنية للعمل
  - اللقاءات الوظيفية الإلكترونية
  - مكاتب التوظيف
  - مراكز التأهيل والتوظيف
  - فروع هدف
- ج- برامج دعم توظيف الباحثين عن عمل وتمكينهم
- برنامج إعانة الباحثين عن العمل (حافز)
  - برنامج دعم العمل الحر
  - برنامج دعم توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة
  - برنامج دعم العمل بدوام جزئي - العمل لبعض الوقت
  - برنامج دعم نمو التوطين بالمنشآت
  - برنامج وصول
  - برنامج قرة
  - برنامج العمل عن بعد
- عوامل مؤثرة على توظيف السعوديين
- عدم توافق نسبة كبيرة من مخرجات التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل  
تفاوت مستوى النمو الاقتصادي بين مختلف مناطق المملكة، وتأثيره على توفر الفرص المناسبة  
تباطؤ نمو الاقتصاد وتأثيره على قدرة منشآت القطاع الخاص على توليد فرص لعمل السعوديين  
اعتماد نسبة من منشآت القطاع الخاص على العمالة الوافدة متدنية التكلفة  
عدم توافر البيئة المناسبة لعمل المرأة في الغالبية العظمى من منشآت القطاع الخاص

## الشرقية تحتضن أول مجلس استشاري للأشخاص ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 21 محرم 1440هـ - 30 أكتوبر 2018م

[http://www.alwatan.com.sa/Local/News\\_Detail.aspx?ArticleID=351435&CategoryID=5](http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=351435&CategoryID=5)

جدة: منال الجعيد 2018-10-29 9:54 PM

عقدت نائب وزير العمل والتنمية الاجتماعية الدكتورة تماضر الرماح، مساء الأحد، اجتماعها الأول على مستوى المملكة، مع مجلس هيئة الأشخاص ذوي الإعاقة بفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالمنطقة الشرقية، وذلك بحضور مدير فرع الوزارة عبدالرحمن المقبل، ومجموعة من الأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف أنواعها، إذ تم اختيار اثنين من كل فئة من ذوي الإعاقة الحركية، والبصرية، والتوحد، والصم، وبعض أسرهم. ورحبت الدكتورة تماضر، بهم شارحة للجميع مدى اهتمام الوزير الدكتور أحمد الراجحي بتطوير آلية العمل، ودمجهم مع الوزارة، والاستماع إلى مطالبهم والتحديات التي تواجه كل فئة من ذوي الإعاقة في المنطقة الشرقية، وجميع مناطق المملكة.

وناقش الاجتماع مستجدات خطة الوزارة الإستراتيجية، والهيكل التنظيمي لهيئة الأشخاص ذوي الإعاقة، كما تم الاستماع إلى أهم مطالب كل فئة من ذوي الإعاقة. وعلى هامش الاجتماع، قدم المدير العام لفرع الوزارة شكره الجزيل للدكتورة تماضر والأشخاص ذوي الإعاقة وأسراهم، على حضورهم وتفاعلهم في الاجتماع، داعياً إلى العمل الحثيث والسير بالوتيرة نفسها التي اعتادها الجميع منهم، لتحقيق تطلعات ولاة الأمر في هذه البلاد المباركة، المتمثلة في الريادة والالتزام بصناعة التمكين لهذه الفئة الغالية، خلال عقد مزيد من الاجتماعات التي تسهم في رفع مستوى الخدمة لهم وإخوانهم في هذه المنطقة، وتقديم الخدمات الإنسانية النوعية.

وفي الختام، قدمت الدكتورة تماضر الرماح شكرها للمدير العام لفرع الوزارة ولجميع منسوبي ومنسوبات الفرع، وجميع من حضر الاجتماع، ووعدت بالاهتمام بكل ما تم نقاشه في الاجتماع، وبذل كل ما يمكن للسعي إلى تحقيق رؤية هيئة الأشخاص ذوي الإعاقة، وتقديم كل ما يرفع من مستوى الخدمات لهم بالمملكة العربية السعودية. يذكر أن المجلس يعمل على تشكيل مجلس استشاري له في كل منطقة من مناطق المملكة، للوقوف على احتياجات كل منطقة من مناطق المملكة، ولتوحيد الخدمات والجهود للارتقاء بذوي الإعاقة.

## بالفيديو.. تعرف على الحالات التي تدفع "الإسكان" فيها الإيجار عن المواطن

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 21 صفر 1440 هـ - 30 أكتوبر 2018 م  
<https://sabq.org/ZLYyWB>

قاسم الخبراني - **الرياض**  
 أكد المشرف على التنظيم العقاري في وزارة الإسكان، المهندس مازن الداود، أن الوزارة ستتكفل بدفع الإيجار عن المواطن في أربع حالات، هي: عند العجز عن العمل، الوفاة، ضعف القدرة المالية والسجن. وذلك عبر برنامج إيجار عند صدور الحكم التنفيذي من قبل المحكمة. موضحاً أن البرنامج سيقوم بدفع ما تبقى من العقد.  
 وأشار في حديثه لقناة الإخبارية إلى أنه سبق أن تم مساعدة مواطنين من ذوي الحالات الاستثنائية من خلال البرنامج؛ انطبقت عليهم الشروط بعد أن أصبح عقد الإيجار الموحد سنداً تنفيذياً. مبيّناً أن ذلك تم بشكل إلكتروني.  
 وأطلقت الشبكة الإلكترونية "إيجار" رسمياً في 12 فبراير الماضي. وقد عملت وزارة الإسكان خلال الأشهر الماضية على عقد ورش عمل، غطت غالبية مناطق السعودية لتوعية الوسطاء العقاريين، وجمع اقتراحاتهم.  
 وتقدم شبكة "إيجار" العديد من المزايا الإلكترونية للمستأجر، مثل تيسير الدفعات الإيجارية وسدادها بخيارات عدة (شهرية، ربع سنوية، نصف سنوية، سنوية)، من خلال نظام سداد البنكي الذي يغني عن سندات القبض والصراف؛ وهو ما يساعد المستأجر في إدارة مصاريفه وإدارة عمليات الادخار، والقدرة على الإيفاء بالتزاماته المالية بشكل أفضل، وإصدار بيانات إحصائية دقيقة عن قطاع الإيجار، تساعد المستثمر على اتخاذ قراره الاستثماري الأنجح، بما يحقق التوازن بين العرض والطلب.  
 يُذكر أن برنامج "إيجار" إحدى مبادرات وزارة الإسكان ضمن برنامج الإسكان نحو تحقيق رؤية السعودية 2030م، التي منها تحسين أداء القطاع العقاري، ورفع مساهمته في الناتج المحلي، وتوفير بيئة استثمارية جاذبة، وتعزيز الثقة في اقتصاد السعودية.

## 65 % من وظائف القطاعات المستهدفة بالتوظيف للفتيات

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 21 صفر 1440 هـ - 30 أكتوبر 2018 م  
[http://www.aleqt.com/2018/10/30/article\\_1479696.html](http://www.aleqt.com/2018/10/30/article_1479696.html)

"رنا حكيم من جدة"  
 قال فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة، إن نحو 65 في المائة من الوظائف التي تطرحها الشركات والمنشآت في القطاعات المزمع توظيفها من نصيب الفتيات، وأعداد المتقدمين من الجنسين متساوية تقريباً، مشيرة إلى أنها تعمل على تدريب وتأهيل أكثر من 6000 شاب وفتاة، بمشاركة 100 شركة في القطاع الخاص لتسهيل توظيفهم بعد تلقبهم التدريب والمهارات المطلوبة بالتعاون مع جامعة جدة. وأوضح لـ "الاقتصادية" عبدالله آل طايوي، مدير عام فرع وزارة العمل بمنطقة مكة المكرمة، أن الوزارة لمست حاجة السوق للكوادر المدربة ومن هنا جاءت الشراكة مع جامعة جدة، وشدد في حديثه على أهمية تنافس أصحاب الأعمال لتقديم أعلى الرواتب للسعوديين لضمان برامج السعودية،

لافتاً إلى أن الفرص الوظيفية كثيرة وتتجاوز عشرات الآلاف، برواتب تبدأ من 5000 ريال وقد تصل إلى 8000 إلا أن الأهم من ذلك أن يثبت الشاب نفسه بالجد والاجتهاد.

من جانبه أوضح الدكتور عدنان الحميدان، مدير جامعة جدة، أن جامعة جدة اتخذت المبادرة بالتعاون مع وزارة العمل ومحافظة جدة لتدريب وتأهيل المختصين في مجال البصريات نظراً لندرة السعوديين المختصين في المجال، وذلك من خلال أربع فئات تبدأ بالتأهيل في مجال البيع وحتى الحصول على دبلوم مهني معتمد في المجال، وبدأت الجامعة بتدريب البانعين لمدة أسبوعين، وسيبدأ تأهيل الشباب للمرحلتين الثانية والثالثة حتى يحصلوا على الدبلوم المعتمد من الجامعة للعمل في المستشفيات والمحال المختصة، ويفتح المجال كذلك للحصول على درجة البكالوريوس ابتداء من العام المقبل.

وأشار إلى أن التقديم على البرنامج متاح للراغبين في الانخراط في سوق العمل من خلال الموقع الإلكتروني على مدار العام، حيث صممت البرامج بناء على احتياج الشركات وسوق العمل، لافتاً إلى أن البرنامج مجاني لمدة عامين، وقد يستمر لفترة أطول لتحقيق التوظيف.

يذكر أن البرنامج سيوفر وظائف في 16 مجالاً للتوظيف، يقتصر العمل فيها على المواطنين والمواطنات في محال السيارات، ومحال الذهب، والأجهزة والمعدات الطبية، والحلويات، إضافة إلى مواد الأعمار والبناء، وبيع وصيانة الجولات، ومحال قطع غيار السيارات، وتأجير السيارات، ومحال الملابس الجاهزة، وملابس الأطفال والمستلزمات الرجالية، والأواني المنزلية، الأجهزة الكهربائية، والساعات، والنظارات، والسجاد بكل أنواعه، والدراجات النارية.

ويتضمن البرنامج التدريب في المهن المستهدفة لثلاثة مستويات تدريبية يوزع المتدربون عليها وفق معايير محددة، حيث يشمل المستوى الأول مرحلة التدريب الأساسية وتكون مدتها 24 يوماً ما بين تدريب علمي وميداني، والمستوى الثاني المرحلة المتقدمة، وتكون مدتها 12 يوماً ما بين تدريب علمي وميداني، فيما يشمل المستوى الثالث مرحلة المحترفين، ومدتها 12 يوماً، ما بين تدريب علمي وميداني.

ويعتبر برنامج الدبلوم في البصريات برنامجاً تأهلياً تدريبياً متخصصاً ومعتمداً من هيئة التخصصات الطبية من خلال 90 ساعة دراسة وتدريب، وسيتم تعميم هذا البرنامج على مستوى جامعات ومناطق المملكة لتخريج كوادر وطنية مختصة في مجال البصريات كأطباء وإخصائيين وفنيين وبانعين بمعدل 1200 مختص، من الجنسين، سنوياً، منهم 400 فني، ونحو 1000 بائع نظارات.

وتشير الإحصائيات الرسمية الصادرة عن هيئة الغذاء والدواء إلى أن تدني مستوى الخدمات والصحة في القطاع وصل لأكثر من 78 في المائة في قطاع البصريات، وأقل من 81 في المائة في جودة العدسات المبيعة، وهي نسبة كبيرة، علاوة على أن 60 في المائة من النظارات بالسوق مقلدة، و80 في المائة من المحال تعمل بلا ترخيص أو سجلات، بسبب عدم وجود السعوديين.



## العدالة والسيادة في قضية خاشقجي

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 21 صفر 1440 هـ - 30 أكتوبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4609681>

### نايف معلا

كانوا يتباكون على جمال خاشقجي - رحمه الله، وينشرون المراثي شعراً ونثراً، وينوحون نواحاً تظن معه أنهم أحزن الناس على فراقه، ولكن ما إن أعلن النائب العام السعودي نتائج التحقيقات الأولية التي أظهرت اتهام 18 سعودياً بقتله وفق الوصف الذي تضمنه البيان، حتى تحول بكاؤهم إلى فقهات، وحزنهم إلى فرح، ومآتهم التي أقاموها في كل مكان إلى أعراس! لماذا؟ لأن جمال خاشقجي عندهم ليس إلا ذريعةً يتذرعون بها للنيل من السعودية التي يسعون سعي الوحوش لتقويض أمنها واستقرارها، وتأليب الرأي العالمي عليها، ويصدون تقدمها المتسارع نحو التنمية المستدامة. لماذا

أخرى؟ لأنها باختصار كشفت زيف شعاراتهم، وأفشلت مخططاتهم، وقهرت إرهابهم، وهددت مصالحهم ونحو ذلك من الاعتبارات الأيديولوجية والسياسية وغيرها.

عندما نتحدث بلغة القانون التي يجهلها أو يتجاهلها أولئك على رغم أنهم أكثر الناس ترديداً لمصطلحاتها ومفرداتها، بشأن هذه الواقعة، فالمتعين أولاً: تجريم مثل هذه الأعمال والتواطؤ والمشاركة فيها. ثانياً: أن تكون هذه الجرائم مستوجبة للعقاب بعقوبات تتناسب مع خطورتها، وأخيراً: إقامة الولاية القضائية وفق مبدأ الشخصية باعتبار أن المتهمين والمجني عليه مواطنون سعوديون. وهذا ما طبقته السعودية حرقياً! إذ إن قانونها الوطني يجرم مثل هذه الأعمال (أحكام الشريعة الإسلامية ذات الصلة، والمرسوم الملكي 43 لعام 1958 وغير ذلك من الأسس القانونية)، وقد تم توقيف المتهمين والتحقيق معهم، ونشر نتائج التحقيق أولاً بأول بكل شفافية، وسيتم إنزال العقوبات التي تتناسب مع خطورة الجرم الذي ارتكبه عليهم عند إدانتهم وفق محاكمة عادلة، فلا مجال للمزايدة على العدالة!

أما عن طلب تسليم المتهمين إلى الجانب التركي فهذا يعود للسعودية، إذ إن لها كامل الحق في الاستمرار بإقامة ولايتها القضائية، أو التنازل عنها. واتجاه البعض إلى المطالبة بتسليم المتهمين بلغة المُحق، ورهن تحقيق العدالة بذلك، مسألة لا تجد لها سنداً في القانون الدولي، فضلاً عن أن التمادي فيها قد يفهم بأنه تشكيك في نزاهة واستقلالية القضاء السعودي، وهنا ندخل في حيز السيادة باعتبار أن الأفضلية الوطنية من الشؤون التي هي من صميم السلطان الداخلي للدول والتي حظر ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 بشكل صريح التدخل فيها.

ومن المستقر قانوناً وعملاً أن المطالبة بالتسليم في القضايا الجنائية ذات البعد الدولي، تتم عندما لا تتصدى الدولة المطلوب منها التسليم للقضية، أو عندما لا يجرم قانونها الوطني تلك الأعمال التي ارتكبتها المراد تسليمه، إضافة إلى حالات أخرى لا مجال لذكرها في هذا السياق، أما إذا تصدت الدولة المطلوب منها التسليم للقضية وفقاً لقانونها الوطني، وشرعت في اتخاذ الإجراءات القضائية فلا مسوغ قانونياً للمطالبة بالتسليم، وتكون المطالبة بالتسليم في هذه الحالة - غالباً - خروجاً من حيز القانون إلى حيز التسييس، وهذا ما حدث في قضية خاشقجي بالفعل! الجميع «يتكلم» عن بشاعة جريمة قتل خاشقجي، ولكن مع الأسف قلَّ أن تجد أحداً «يتألم» من بشاعة تسييس قضيته! خلاصة القول، إن «العدالة» أخذت مجراها في هذه القضية، وأي تدخل فيها من قبل أي دولة هو مساس «بالسيادة».



## الصحة والتعليم وإلزامية فحص الفيتامين للطلبة والطالبات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 21 صفر 1439هـ - 30 أكتوبر 2018م  
<https://www.okaz.com.sa/article/1682033>

### عبداللطيف الضويحي

علمتنا وزارة التعليم أن «العقل السليم في الجسم السليم»، وعلمتنا وزارة الصحة «أن درهم وقاية خير من قنطار علاج»، لكن «الصحة المدرسية» المطحونة ماليا وإداريا بينهما جزيرة تعيش كالأيتام على مائدة سوء الإدارة وسوء الإرادة وغياب الرؤية.

يعاني أطفالنا من سوء التغذية وبعضهم من تدني مستواها فضلا عن معاناتهم من غياب المرجعية الغذائية في المؤسسة التعليمية والمؤسسة الصحية، فقد بلغ أعداد المصابين من السعوديين بالسمنة ثلاثة ملايين طفل بينهم 70% بين الأطفال والشباب والذين يشكلون 50% من السكان وهو ما يؤدي للإصابة بارتفاع الضغط والسكري ودهون الكولسترول والمرارة وأمراض القلب والأوعية الدموية ناهيك عن أمراض السرطانات وأمراض المفاصل والجهاز التنفسي فضلا عن الأمراض النفسية لهو قضية تستدعي محاكمة القائمين على الصحة المدرسية في التعليم والصحة على ما فعلوا وما لم يفعلوا حيال السمنة والمشكلات النفسية والمشكلات الغذائية وليس ظاهرة يناقشها مجلس الشورى أو يناقشها في الإعلام.

إن سوء التغذية في وقت مبكر من حياة الطفل يحرم الأجسام والعقول من النمو والوصول إلى قدراتهم الفعلية وإمكاناتهم الشاملة. إنه لا يمكن الحديث عن العقول بمعزل عن الصحة البدنية والغذائية. يقول خبراء اليونيسيف إن العلاقة مباشرة بين سوء التغذية في العمر المبكر وتدني الأداء المدرسي وضعف التحصيل المستقبلي. الأطفال الذين يتمتعون بصحة غذائية جيدة يتحسن أداؤهم في المدرسة ويصبحون أكثر قدرة على المشاركة في مجتمعاتهم مستقبلا بل وتنتقل فوائد التغذية الجيدة بينهم من جيل إلى جيل..

ولذلك يعد سوء التغذية انتهاكا صارخا لحقوق الطفل. وفي كل الدول المتقدمة تعليميا، ابحث عن النظام الصحي والنظام الغذائي في تلك الدول.

تقول اليونيسيف إن نصف الأطفال دون الخامسة يموتون نتيجة لسوء التغذية، ناهيك عن أن سوء التغذية وسوء النظام الصحي يتسبب بعدم بلوغ الشخص الطول الطبيعي أو أوزانا طبيعية أو نموا طبيعيا ناهيك عما يتسبب به سوء التغذية من العمى نتيجة لنقص فيتامين أ، ويصاب الأطفال بالسمنة نتيجة الإفراط بتناول أغذية غير جيدة غذائيا.

كلما عملت الصحة والتعليم سوياً وبالقرب، تحققت المعجزات التنموية على صعيد الفرد والمجتمع، لكن المؤسف إن الصحة المدرسية تعاني من كل الأمراض الإدارية والإستراتيجية والفنية والغذائية والنفسية. هناك غياب أو تغييب لأخصائي التغذية وأخصائي الصحة النفسية في الصحة المدرسية ناهيك عن غياب دور الصحة المدرسية بالمعنى التربوي وتأثيرها على الأسرة خارج المدرسة وكل ما يترتب على ذلك من مشكلات للفرد والأسرة والمجتمع وما يقع على عاتق المستشفيات في ما بعد من أعباء في العلاج والتكاليف العلاجية وشل لقدرات المجتمع البشرية. هناك حلقة مفقودة أو حلقة ضعيفة بين التعليم والصحة. لماذا تغييب وظيفة أخصائي التغذية في المدرسة، بينما المئات وربما الآلاف من خريجي التغذية بلا عمل؟ ولماذا تغييب وظيفة الأخصائي النفسي عن المدرسة، والخريجون والخريجات من هذا التخصص يتسولون ويتسولون مجالات غير مجالاتهم.

في المقابل ونتيجة لأزمة سوء التغذية وسوء الغذاء، يتهافت السعوديون وغير السعوديين ومن مختلف الأعمار على تناول كميات كبيرة من المكملات الغذائية والفيتامينات والمعادن على قاعدة إن ما يفيد قليله، فكثيره أكثر فائدة وهو الأمر الذي تحذر منه مرجعيات صحية عالمية، فرغم أن الفيتامينات أساسية لصحة الإنسان، إلا أن أقراص الفيتامينات العامة التي تعرض في السوق ولا تخضع للرقابة غالبا هي في الغالب هدر للمال وخطر على الصحة وقد تحدث تشوهات في الأجنة في المراحل الأولى من الحمل إلى جانب مشكلات صحية أخرى.

نني أقترح على وزارتي الصحة والتعليم التفكير العاجل والجدي بالزامية فحص الفيتامينات والمعادن والحالة الغذائية للطلاب والطالبات منذ اليوم الدراسي الأول لكل طالب مهما كلف ذلك الإجراء ماليا وماديا، فكثيرا ما تأتي التكلفة العالية بمردود مالي وبشري إيجابي أعلى عندما نتحدث عن مستقبل شعب ووطن. هذا إذا كنا نريد أن نعد أجيالا للمرحلة القادمة ورؤية 2030.

إن وراء كل مشكلة كبيرة من مشكلاتنا وزارتين: 1(التعليم) و 2(الصحة) ووراء كل أمة واعدة عظمة وزارة واحدة هي وزارة الصحة والتعليم.





## كاريكاتير



الرياض  
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء  
8 محرم 1440 هـ - 18 سبتمبر  
2018م

[http://www.alriyadh.com/  
1705085](http://www.alriyadh.com/1705085)



عكاظ  
لبس الحقيقة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 21  
صفر 1439 هـ - 30 أكتوبر  
2018م

[https://www.okaz.com.sa/  
article/1682110](https://www.okaz.com.sa/article/1682110)